جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30 العدد: 04 السنة: 2026.
مجلة المعيار
EL MIEYAR

السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في نيجيريا بين الخطاب الإنساني والأهداف الإمبريالية خلال القرن التاسع عشر.

British policy towards the slave trade in Nigeria: between humanitarian rhetoric and imperialist aims during the nineteenth century.

د. هاجر بلمهدي[1]
hadjer.belmhadi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/31 تاريخ النشر: 2026/09/15
Received: 31/03/2026 published: 15/09/2026

ملخص المقال :

يتناول هذا البحث إشكالية العلاقة بين الخطاب الإنساني الذي تبنته بريطانيا في مسألة إلغاء تجارة الرقيق في نيجيريا، وبين الأهداف الإمبريالية التي قد تكون كامنة وراء تلك السياسات خلال القرن التاسع عشر. ويهدف إلى تحليل مدى صدقية هذا الخطاب، والكشف عن طبيعة الدوافع الحقيقية التي وجّهت التحرك البريطاني في المنطقة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر: يتناول الأول تجارة الرقيق في نيجيريا، والثاني الخطاب الإنساني البريطاني، والثالث الأبعاد الإمبريالية للتوسع البريطاني. كما يعتمد البحث على مقاربة تحليلية نقدية تربط بين الخطاب والممارسة. وتُظهر النتائج أن السياسة البريطانية لم تكن ذات بعد إنساني خالص، بل تداخلت فيها اعتبارات استراتيجية واقتصادية. كما تكشف الدراسة عن وجود توظيف للخطاب الإنساني كأداة لتبرير التوسع. وبذلك يخلص البحث إلى أن إلغاء تجارة الرقيق كان جزءًا من مشروع أوسع يخدم المصالح البريطانية.

كلمات مفتاحية: تجارة الرقيق، نيجيريا، الخطاب الإنساني، الإمبريالية البريطانية.

Abstract:

This research examines the complex relationship between British humanitarian discourse on the abolition of the slave trade in Nigeria and imperialist objectives during the 19th century, aiming to analyze its sincerity and uncover its underlying motives. It is divided into two main sections: the first addresses the humanitarian and legal framework, while the second explores the imperialist dimensions, employing an analytical approach that connects rhetoric with practice. The findings reveal that this discourse was not purely humanitarian but rather intertwined with strategic and economic considerations, and was used to justify expansion, thus making abolition part of a broader imperial project.

Keywords: *The slave trade; Nigeria; humanitarian discourse; British imperialism.*

(1) جامعة الجزائر 2 (الجزائر).

مقدمة:

شهد القرن التاسع عشر تحوّلات بنيوية في أنماط التفاعل بين أوروبا وإفريقيا، حيث تزامن صعود الخطاب الإنساني المناهض لتجارة الرقيق مع تسارع التوسّع الإمبريالي الأوروبي. وفي هذا الإطار، برزت بريطانيا بوصفها فاعلًا محوريًا قاد جهود إلغاء تجارة الرقيق، وقدّمت تدخلاتها في غرب إفريقيا ومنها نيجيريا، ضمن سردية أخلاقية تُؤطر الفعل السياسي بوصفه مهمة تحضيرية تمدينية. غير أنّ هذا التلازم بين الخطاب الإنساني والممارسة الإمبريالية يطرح إشكالًا تأويليًا داخل الأدبيات التاريخية، يتعلق بطبيعة العلاقة بين القيم المعلنة وبُنى القوة التي حكمت الفعل البريطاني في المجال الإفريقي.

تأسيسًا على ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي :إلى أي مدى يمكن فهم السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في نيجيريا خلال القرن التاسع عشر بوصفها تعبيرًا عن التزام إنساني مستقل، أم كجزء من منطق إمبريالي أعاد تشكيل المجال السياسي والاقتصادي في غرب إفريقيا؟ وتنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات مترابطة: أولًا، أنّ الخطاب الإنساني لم يكن بنية منفصلة عن المشروع الإمبريالي، بل اشتغل ضمنه كأداة إضفاء شرعية، ثانيًا، أنّ آليات مكافحة تجارة الرقيق القانونية والدبلوماسية والعسكرية، أسهمت في إنتاج شروط التغلغل البريطاني وتعزيز النفوذ؛ وثالثًا، أنّ التحوّل من مناهضة التجارة إلى ترسيخ أشكال من السيطرة لم يكن انقطاعًا، بل مسارًا تراكميًا ضمن دينامية تاريخية واحدة.

يهدف البحث إلى تفكيك هذا التداخل عبر تحليل السياسات البريطانية في نيجيريا، وقياس المسافة بين الخطاب والممارسة، وتقييم آثار ذلك على البنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية. كما يسعى إلى الإسهام في النقاش حول علاقة الإنساني بالإمبريالي، من خلال قراءة تفسيرية تتجاوز ثنائية التبرير إلى الإدانة نحو تحليل اشتغال الخطاب داخل سياقات القوة. كما يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي مدعومًا بمقاربة نقدية تستلهم أدوات دراسات الإمبريالية وما بعد الاستعمار، ومقارنة مستويات الخطاب بالفعل السياسي.

وقد انتُظِم البحث في ثلاثة محاور رئيسية: يتناول المحور الأول الإطار التاريخي لتجارة الرقيق في نيجيريا قبل التدخل البريطاني، بينما يعالج المحور الثاني الخطاب الإنساني البريطاني وآليات مكافحة هذه التجارة، في حين يركّز المحور الثالث على الأبعاد الإمبريالية للسياسات البريطانية، من خلال تحليل تداخل الدوافع المعلنة مع منطق التوسع الاستعماري.

1. الإطار التاريخي لتجارة الرقيق في نيجيريا قبل التدخل البريطاني

عرفت المجتمعات النيجيرية قبل التوسع الأوروبي المباشر، أشكالًا متعددة من الرق ارتبطت بالبنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، حيث لم يكن الرقيق بالضرورة مجرد سلعة للتبادل، بل عنصرًا مندمجًا بدرجات متفاوتة ضمن النسيج الاجتماعي، يؤدي وظائف إنتاجية وخدمية داخل المجتمع. غير أن هذه الأشكال لم تكن قائمة أساسًا على منطق التجارة العابرة للمجالات الواسعة، بل ظلت محكومة بإطارات محلية وإقليمية محدودة نسبيًا. ومع تزايد الطلب الأوروبي على الرقيق، خاصة في سياق تجارة الأطلسي، شهدت هذه الممارسات تحولًا تدريجيًا، إذ أُعيد توجيهها نحو أنماط أكثر ارتباطًا بالسوق الخارجية. وقد أسهم هذا التحول في توسيع نطاق شبكات التبادل، وتعزيز دور الوسطاء المحليين، وربط المنطقة بشكل متزايد بمنظومة اقتصادية دولية، مما مهّد لظهور تجارة رقيق ذات طابع أكثر تنظيمًا واتساعًا.

1.1 شبكات تجارة الرقيق ودورها الاقتصادي والاجتماعي:

لا يمكن فهم تطور تجارة الرقيق في نيجيريا بمعزل عن التحولات في شبكات التبادل الإقليمي والدولي خلال العصر الحديث المبكر، حيث أدت التفاعلات بين الفاعلين المحليين والقوى الأوروبية إلى إعادة تشكيل أنماط التجارة، وتحويلها من نشاط محلي محدود إلى جزء من منظومة اقتصادية أطلسية أوسع، مما أسهم في إدماج نيجيريا ضمن شبكات عابرة للقارات ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة.

شهدت نيجيريا، خاصة دلتا النيجر والساحل الغربي، اندماجًا متزايدًا في هذه التجارة منذ القرن السادس عشر، تعمّق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث أصبحت هذه المناطق نقاط ارتكاز في شبكة ربطت الداخل الإفريقي بالأسواق الأوروبية والأمريكية، مع تصدير الرقيق مقابل سلع أوروبية (Richardson, 2010, pp. 30-60). وقد لعبت شبكات الوساطة المحلية دورًا محوريًا في تنظيم هذه التجارة، حيث تولّت نخب محلية إدارة جمع الرقيق ونقلهم، مما عزز مكانة بعض الكيانات السياسية وأسهم في إعادة توزيع السلطة (Law, 1991, pp. 110-110).

ويكشف هذا التحول عن دينامية معقدة ناتجة عن تفاعل بين عوامل داخلية وخارجية، إذ شاركت النخب المحلية بفاعلية، لكن ضمن بنية غير متكافئة حدّت من استقلاليتها، مما جعل هذه الشبكات فضاءً لإعادة إنتاج علاقات القوة ضمن اقتصاد عالمي غير متوازن. كما أدى الاندماج في تجارة الأطلسي إلى تحولات اقتصادية عميقة، حيث أصبح الطلب الخارجي محددًا للإنتاج، في سياق مرتبط بتطور الرأسمالية الأوروبية (Inikori, 2002, pp. 150-165)إلى جانب تأثيرات اجتماعية تمثلت في تكريس العنف وإعادة تشكيل العلاقات داخل المجتمعات. (Lovejoy, 2000, pp. 50-60)

شكّل الوسطاء المحليون والزعماء التقليديون عنصرًا حاسمًا في تجارة الرقيق، حيث اضطلعوا بدور الوسيط بين الداخل والأسواق الأطلسية، من خلال شبكات محلية نظّمت عمليات الجمع والنقل، مما مكّن بعض النخب من تعزيز نفوذها. وقد ارتبطت مكانة هذه الفئات بقدرتها على التحكم في مسارات التجارة، مما أسهم في إعادة تشكيل موازين القوة عبر الحروب والتحالفات، بحيث لم تكن الوساطة مجرد نشاط اقتصادي، بل أداة لإعادة إنتاج السلطة داخل البنى التقليدية (Law, 1991, pp. 120-130)

ويُظهر هذا الدور أن تجارة الرقيق لم تكن مفروضة بالكامل من الخارج، بل نتاج تفاعل معقد بين الفاعلين المحليين والقوى الدولية، حيث وفّر الطلب الأوروبي الإطار العام، بينما اعتمدت استمراريتها على البنى المحلية، مما يستدعي تجاوز التفسيرات التبسيطية نحو فهم تعدد مستويات الفاعلية. كما تمتع الوسطاء بدرجة من المبادرة في تنظيم التبادل، رغم خضوعهم لبنية غير متكافئة فرضتها السوق الأطلسية. (Lovejoy, 2000, pp. 80-95)

قامت هذه التجارة على نظام تبادل غير متكافئ ربط بين تصدير البشر واستيراد سلع أوروبية مثل المنسوجات والأسلحة والكحول، التي شكّلت أدوات لتعزيز النفوذ وإعادة إنتاج شبكات التجارة، مما جعل الرقيق محور العلاقات الاقتصادية بين الداخل الإفريقي والعالم الأطلسي. (Richardson, 2010, pp. 80-94) وقد أثّرت هذه السلع في ديناميات التجارة، إذ ساهمت الأسلحة في تصاعد النزاعات، بينما أعادت السلع المصنعة تشكيل أنماط الاستهلاك وربطت المجتمعات بالاقتصاد الأوروبي، مما يدل على أن التبادل لم يكن محايدًا بل أعاد تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية. (Inikori, 2002, pp. 200-223)

وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم هذا النظام كعلاقة عرض وطلب فقط، بل كجزء من اقتصاد عالمي غير متكافئ تحددت شروطه خارجيًا، حيث أصبحت قيمة الرقيق مرتبطة بحاجات السوق الأطلسية، وأدت هذه العلاقات إلى تعميق التبعية رغم استفادة بعض النخب مؤقتًا.

وقد أدّت هذه التجارة إلى تحولات عميقة في البنية الاقتصادية، حيث أُعيد توجيه الإنتاج نحو الطلب الخارجي، وأصبحت مصدرًا رئيسيًا للثروة للفئات المسيطرة، مع تعميق التبعية للأسواق الأطلسية وزيادة هشاشة الاقتصاد المحلي نتيجة تراجع الأنشطة التقليدية. (Lovejoy, 2000, pp. 90-98)

وفي هذا الإطار، لا يمكن فصل التحولات الاقتصادية عن آثارها السياسية، إذ ارتبط التحكم في تجارة الرقيق بتعزيز النفوذ داخل المجتمعات المحلية، حيث وسّعت بعض الكيانات سلطتها بفضل موارد هذه التجارة. لذلك لم تكن تجارة الرقيق نشاطًا اقتصاديًا فقط، بل عاملًا في إعادة تشكيل البنية السياسية وبروز قوى جديدة، ضمن تداخل بين العوامل المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أعاد تعريف موازين القوة.

2.1 تأثير الاتصال الأوروبي المبكر على تطور التجارة:

مثّل الاتصال الأوروبي المبكر بالسواحل النيجيرية منذ أواخر القرن الخامس عشر نقطة تحول في أنماط التجارة، حيث بدأ مع البرتغاليين بتبادل محدود للسلع، قبل أن يتجه تدريجيًا نحو تجارة الرقيق مع تزايد الطلب الأوروبي. وقد أدى ذلك إلى توجيه التجارة نحو السواحل وإدماج المنطقة في الاقتصاد الأطلسي، في سياق أسهم في إعادة تشكيل الواقع المحلي وتوسيع الشبكات التجارية.

ومع انتقال الدور التجاري من البرتغاليين إلى البريطانيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعزز هذا الارتباط، حيث عمل البريطانيون على تنظيم التجارة وتوسيعها، مما رسّخ موقع نيجيريا ضمن شبكة تجارة الرقيق الأطلسية. (Richardson, 2010, pp. 40-55)

أدّى تصاعد الاتصال الأوروبي بالسواحل النيجيرية إلى تحول تدريجي في طبيعة التجارة، إذ انتقلت من أنماط محلية محدودة إلى منظومة دولية مرتبطة بالاقتصاد الأطلسي. فبعد أن كانت قائمة على شبكات داخلية ضيقة، أُعيد توجيهها نحو الخارج مع صعود الموانئ الساحلية كمراكز رئيسية، مما مثّل إعادة هيكلة نوعية لأنماط التبادل، لا مجرد توسع كمي. (Law, 1991, pp. 40-44)

وقد ارتبط هذا التحول بتصاعد الطلب الخارجي على الرقيق، خاصة مع التوسع الزراعي في العالم الجديد، مما جعل الرقيق سلعة مركزية ودفع الفاعلين المحليين إلى توسيع شبكاتهم. وتشير الدراسات إلى أن هذا التصاعد بلغ ذروته خلال القرن الثامن عشر. (Richardson, 2010, pp. 100-110)

وفي هذا السياق، لم يكن الطلب الأوروبي عاملًا خارجيًا منفصلًا، بل قوة أعادت توجيه الاقتصاد المحلي نحو توفير الرقيق، بحيث أصبح التحول نحو التجارة الدولية استجابة لضغوط السوق الأطلسية. وقد أدى ذلك إلى إدماج نيجيريا في الاقتصاد العالمي ضمن شروط غير متكافئة، مما عمّق تبعيتها وزاد هشاشتها أمام التقلبات.

كما أسهمت تجارة الرقيق في إعادة تشكيل موازين القوة، حيث أصبح النفوذ السياسي مرتبطًا بالتحكم في شبكات التجارة، مما مكّن بعض الكيانات من تعزيز سلطتها عبر موارد هذه التجارة. (Lovejoy, 2000, pp. 110-115) وقد لعبت هذه الموارد دورًا حاسمًا في توسيع المجال السياسي لبعض القوى، عبر تمويل الحروب وبناء التحالفات، فيما ساهمت الأسلحة النارية في اختلال التوازنات وظهور مراكز قوة جديدة، ضمن دينامية أوسع مرتبطة بالاندماج في الاقتصاد الأطلسي (Inikori, 2002, pp. 120-132)

يتضح مما سبق أن تجارة الرقيق لم تكن نشاطًا اقتصاديًا فقط، بل آلية لإعادة توزيع القوة، حيث ارتبط النفوذ بالتحكم في شبكات التجارة، وأصبحت الصراعات مرتبطة بالسياق الاقتصادي الجديد الذي فرضته تجارة الأطلسي. وقد أدى ذلك إلى صعود بعض الكيانات وتراجع أخرى، نتيجة تفاعل العوامل الداخلية مع الضغوط الخارجية، مما أعاد تشكيل البنية السياسية تدريجيًا .وبذلك، مثّلت تجارة الرقيق

تحولًا بنيويًا أعاد توجيه الاقتصاد نحو الطلب الخارجي وأخلّ بموازين القوة، في سياق مهّد للتدخل الأوروبي. ومن ثم، فإن فهم السياسات البريطانية يقتضي إدراجها ضمن هذا الإطار التاريخي المركب.

2. الخطاب الإنساني البريطاني وآليات مكافحة تجارة الرقيق

مع بداية القرن التاسع عشر، شهدت السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق تحولًا ملحوظًا، حيث انتقلت من موقع الفاعل في هذه التجارة إلى موقع الداعي إلى إلغائها، مستندة إلى خطاب إنساني وأخلاقي يناهض هذه الممارسة. غير أن هذا التحول لم يكن مجرد تعبير عن قناعة أخلاقية معزولة، بل ارتبط بسياق أوسع شمل تغيرات داخلية في بريطانيا، إلى جانب تحولات في طبيعة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في إفريقيا. وفي هذا الإطار، برزت مجموعة من الآليات القانونية والدبلوماسية والعسكرية التي اعتمدتها بريطانيا لمكافحة تجارة الرقيق، مما جعل هذا الخطاب الإنساني يتخذ طابعًا عمليًا انعكس في سياسات ملموسة على أرض الواقع.

1.2 تطور الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر:

عرفت نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحولًا تدريجيًا في الموقف البريطاني من تجارة الرقيق، حيث انتقلت بريطانيا من كونها أحد أبرز الفاعلين في هذه التجارة إلى تبني سياسة رسمية تهدف إلى إنهائها. وقد جاء هذا التحول في سياق تزايد الضغوط الداخلية من قبل الحركات الإلغائية، إلى جانب تغيرات اقتصادية وسياسية أوسع. وفي هذا الإطار، شكّل صدور قانون 1807 نقطة مفصلية في هذا المسار، إذ عبّر عن انتقال نوعي من الممارسة إلى التقنين، ومن الانخراط إلى المنع.

مثّل قانون 1807، خطوة حاسمة في السياسة البريطانية، حيث حظر مشاركة الرعايا والسفن البريطانية في تجارة الرقيق، وجاء تتويجًا لنشاط الحركات الإلغائية ذات الخلفيات الأخلاقية والدينية، معبّرًا عن تحول أوسع في التصورات السياسية داخل المجتمع البريطاني. (Drescher, 2009, pp. 170-185)غير أنّ هذا التحول لم يُنهِ التجارة فورًا، بل فتح مرحلة جديدة سعت فيها بريطانيا إلى فرض الحظر خارج حدودها عبر الضغط الدبلوماسي، والاتفاقيات الثنائية، والدوريات البحرية، مما يعكس انتقالًا من تشريع داخلي إلى سياسة دولية.

واستنادا لذلك نشير إلى أن إلغاء تجارة الرقيق لم يكن مجرد استجابة أخلاقية، بل ارتبط بتحولات في المصالح البريطانية، مما يجعل قانون 1807 نقطة التقاء بين الدوافع الإنسانية والاستراتيجية .كما لم يكن هذا التحول مفاجئًا، بل نتيجة مسار تدريجي تداخلت فيه عوامل فكرية وسياسية واقتصادية، خاصة مع تصاعد الانتقادات الأخلاقية في نهاية القرن الثامن عشر.

وبالموازاة مع ذلك، لعبت الحركات الإلغائية، بقيادة شخصيات مثل ويليام ويلبرفورس، دورًا مهمًا عبر خطاب أخلاقي وحملات شعبية ساهمت في تعبئة الرأي العام. (Drescher, 2009, pp. 120-133)

لا يمكن تفسير هذا التحول أخلاقيًا فقط، إذ ارتبط بتغيرات اقتصادية جعلت مكافحته إعادة توجيه للسياسات أكثر من قطيعة، في إطار تلاقي المصالح مع الضغوط الأخلاقية، كما امتد نحو إفريقيا حيث أصبحت السواحل، ومنها نيجيريا، مجالًا لتطبيقه.

وقد اعتمدت بريطانيا على آليات متعددة لتنفيذ ذلك، أبرزها الحضور البحري عبر سرب غرب إفريقيا لاعتراض السفن، إضافة إلى إبرام معاهدات مع القوى المحلية، مما منحها مجالًا أوسع للتدخل في الشؤون المحلية. (Eltis, 1987, pp. 140-155)

يكشف هذا التوسع أن نقل سياسة الإلغاء إلى إفريقيا لم يكن مجرد امتداد أخلاقي، بل آلية لتعزيز النفوذ البريطاني السياسي والاقتصادي وفرض رقابة على الأنشطة التجارية، مما يعكس تداخل البعد الإنساني مع المصالح الاستراتيجية. كما لم يكن هذا الحضور

محايدًا، إذ أسهم في إعادة تنظيم التجارة والتحول نحو التجارة المشروعة مثل زيت النخيل، مع استمرار توجيه الاقتصاد المحلي بما يخدم المصالح البريطانية، في إطار علاقات غير متكافئة.

2.2 الأسس الفكرية والأخلاقية للخطاب الإنساني:

استند الخطاب الإنساني البريطاني المناهض لتجارة الرقيق إلى مرجعيات فكرية وأخلاقية تداخلت فيها الاعتبارات الدينية مع التحولات الفكرية في أوروبا، مما وفّر إطارًا نظريًا للحركات الإلغائية وأسهم في إضفاء طابع أخلاقي على السياسات البريطانية.

فمن الناحية الدينية، لعبت المسيحية، خاصة التيارات البروتستانتية الإنجيلية، دورًا محوريًا، حيث قُدّمت معارضة تجارة الرقيق كواجب أخلاقي قائم على كرامة الإنسان، وربطت الحركات التبشيرية بين إنهاء هذه التجارة وتمدين المجتمعات الإفريقية ونشر القيم الدينية. (Brown, 2006, pp. 120-129)

غير أنّ هذا البعد الديني لم يكن منفصلًا عن إطار أخلاقي أوسع تأثر بأفكار عصر التنوير، خاصة مفهوم حقوق الإنسان، حيث برزت تصورات ترى الحرية حقًا طبيعيًا وترفض الاستعباد، رغم محدوديتها السياقية. وقد استُخدمت هذه الأفكار لتقديم تجارة الرقيق كممارسة لا أخلاقية تتعارض مع المبادئ الإنسانية الصاعدة. (Drescher, 2009, pp. 130-144)

اللافت للانتباه أن الخطاب الإنساني كان نتاج تفاعل بين الدين والفكر الأخلاقي والسياسة، إذ وفّر شرعية لمناهضة تجارة الرقيق، لكنه حمل تصورات أوروبية مركزية حول التمدين أثّرت في توظيفه سياسيًا. وقد ارتبط هذا الخطاب بفكرة تمدين إفريقيا، التي قدّمت المجتمعات الإفريقية كحالة تحتاج إلى إصلاح، حيث جرى توظيف نشر المسيحية وإنهاء تجارة الرقيق ضمن مشروع أوسع لإعادة تشكيلها وفق القيم الأوروبية.

وفي هذا الإطار، لم يُطرح القضاء على تجارة الرقيق كهدف إنساني فقط، بل كمدخل لتحول أشمل يشمل إعادة تنظيم الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إدخال التجارة المشروعة مثل زيت النخيل، وربط ذلك بدور الحركات التبشيرية في نشر التعليم وإعادة تشكيل القيم. (Brown, 2006, pp. 200-234)

غير أن تحليل هذه الفكرة يكشف أنها لم تكن محايدة، بل حملت تصورًا هرميًا يضع أوروبا في موقع التفوق، ويبرر تدخلها. ومن ثم، فإن مفهوم التمدين لم يكن مجرد خطاب أخلاقي، بل أداة إيديولوجية لإضفاء الشرعية على التوسع الأوروبي. كما أن فكرة تمدين إفريقيا تعكس تداخلًا واضحًا بين الخطاب الإنساني والمشروع الإمبريالي، إذ وفّرت أساسًا فكريًا يبرر الانتقال من الإصلاح الأخلاقي إلى الهيمنة السياسية، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا لفهم السياسات البريطانية في القرن التاسع عشر.

حرصت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر على تقديم نفسها كقوة أخلاقية رائدة، خاصة في مجال مكافحة تجارة الرقيق، حيث تبنّت خطابًا يؤكد دورها في الدفاع عن القيم الإنسانية، وسعت إلى تصوير سياساتها بوصفها امتدادًا لالتزام أخلاقي يتجاوز حدودها. وفي هذا السياق، أصبح إلغاء تجارة الرقيق عنصرًا أساسيًا في بناء صورتها الدولية وإبراز تفوقها الأخلاقي مقارنة بغيرها من القوى الأوروبية. (Drescher, 2009, pp. 250-266)

وقد تجلّى هذا التوجه في الخطاب السياسي والدبلوماسي، الذي قدّم التدخلات في إفريقيا كجزء من مسؤولية أخلاقية، كما تعزز عبر النشاط التبشيري الذي روّج لفكرة أن بريطانيا تحمل رسالة دينية وأخلاقية تسعى إلى إصلاح المجتمعات. (Brown, 2006, pp. 180-201)، غير أنّ هذا التمثيل لا يمكن فصله عن السياق الدولي، إذ أتاح لبريطانيا تعزيز موقعها بين القوى الأوروبية وتبرير تدخلاتها

الخارجية، ومنحها شرعية إضافية في التفاوض والضغط، حيث شكّل الخطاب الأخلاقي جزءًا من أدوات القوة الناعمة في توسعها العالمي . (Porter, 2004, pp. 120-133)

وفي هذا الإطار، لم يكن تقديم بريطانيا لنفسها كقوة أخلاقية مجرد انعكاس لقيم إنسانية، بل بناءً خطابيًا يخدم أهدافًا سياسية واستراتيجية، إذ وفّر إطارًا لتوسيع النفوذ تحت غطاء أخلاقي، بما يعكس تداخل القيم والمصالح.

ورغم قوة هذا الخطاب، فإن تحليله يكشف عن حدود واضحة، حيث أظهر طابعًا انتقائيًا في التطبيق، سواء من حيث المجالات أو الفئات المستهدفة، ويتجلى ذلك في التناقض بين الدعوة لإنهاء تجارة الرقيق واستمرار أشكال أخرى من الاستغلال في المستعمرات، مما يشير إلى أن الالتزام الأخلاقي لم يكن مطلقًا. (Drescher, 2009, pp. 300-334)

كما لم يكن تطبيق هذا الخطاب خارج أوروبا متكافئًا، إذ ارتبط بالمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة غرب إفريقيا، دون نفس المستوى من الالتزام في سياقات أخرى، وهو ما يعكس تداخل الاعتبارات الإنسانية مع المصالح، ويؤكد أن هذا الانتقائية جزء من بنية الخطاب ذاته. (Porter, 2004, pp. 160-170)

وفي هذا الإطار، يكشف تحليل حدود هذا الخطاب أنه لم يكن تعبيرًا عن رؤية إنسانية شاملة بقدر ما كان ممارسة تاريخية مشروطة بسياقاتها. فبينما أسهم في تقليص تجارة الرقيق، فإنه في الوقت ذاته لم يسعَ بالضرورة إلى معالجة جميع أشكال عدم المساواة أو الاستغلال. ومن ثم، فإن الطابع الانتقائي لهذا الخطاب لا ينفي وجود بعد إنساني فيه، لكنه يبرز في المقابل حدود هذا البعد، ويؤكد على ضرورة فهمه ضمن تفاعل معقد بين المبادئ والمصالح.

3.2. الآليات القانونية والعسكرية لمكافحة تجارة الرقيق:

شكّل الدور البحري البريطاني أحد أهم الأدوات العملية التي اعتمدتها بريطانيا في تنفيذ سياستها الرامية إلى مكافحة تجارة الرقيق في غرب إفريقيا، حيث تم إنشاء ما عُرف بسرب غرب إفريقيا في أوائل القرن التاسع عشر، وتحديدًا بعد صدور قانون 1807. وقد تولّت هذه القوة البحرية مهمة مراقبة السواحل الإفريقية واعتراض السفن المتورطة في تجارة الرقيق، خاصة في المناطق التي عُرفت بنشاطها الكثيف في هذا المجال، مثل خليج غينيا. وأسهمت هذه الدوريات في تقليص حجم التجارة بشكل تدريجي، من خلال تحرير الأسرى ومصادرة السفن. (Eltis, 1987, pp. 180-198)

غير أنّ هذا الحضور البحري لم يكن مجرد إجراء تقني يهدف إلى تطبيق القانون، بل مثّل أيضًا أداة لتعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة. فقد أتاح الانتشار المستمر للسفن البريطانية على طول الساحل الإفريقي نوعًا من السيطرة غير المباشرة، حيث أصبحت بريطانيا قادرة على مراقبة الأنشطة التجارية والتدخل في بعض الحالات تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق. وفي هذا السياق، يشير بعض الباحثين إلى أن القوة البحرية لعبت دورًا مزدوجًا، إذ جمعت بين الوظيفة الإنسانية المعلنة والوظيفة الاستراتيجية الكامنة. (Huzzey, 2012, pp. 90-102)

وبالتوازي مع هذا الحضور البحري، عملت بريطانيا على إنشاء نقاط نفوذ على السواحل الإفريقية، تمثّلت في مراكز تجارية وقنصلية، إضافة إلى اتفاقيات مع زعماء محليين مكّنتها من ترسيخ وجودها في مناطق استراتيجية. وقد ساهمت هذه النقاط في تسهيل عمليات المراقبة والتدخل، كما وفّرت لبريطانيا قاعدة لتوسيع أنشطتها الاقتصادية والسياسية. ومن ثم، فإن هذه المراكز لم تكن مجرد مواقع لوجستية، بل أدوات لإعادة تنظيم المجال الساحلي بما يخدم المصالح البريطانية. (Porter, 2004, pp. 200-210)

وفي هذا الإطار، يكشف تحليل التداخل بين الدور البحري وإنشاء نقاط النفوذ أن مكافحة تجارة الرقيق لم تكن هدفًا إنسانيًا فقط، بل جزءًا من استراتيجية لتعزيز الحضور البريطاني، حيث أسهمت في الحد من التجارة وفي الوقت نفسه في توسيع النفوذ تدريجيًا.

كما أدّت هذه السياسات إلى فرض قيود على أنماط التجارة التقليدية، من خلال المعاهدات والتدخل في الموانئ، مما أعاد توجيه النشاط التجاري نحو التجارة المشروعة مثل زيت النخيل كبديل لتجارة الرقيق. (Lynn, 1997, pp. 120-128)

غير أنّ هذه القيود لم تكن محايدة في آثارها، إذ أدّت إلى إرباك التوازنات الاقتصادية التي كانت قائمة، خاصة في المجتمعات التي اعتمدت بشكل كبير على تجارة الرقيق كمصدر رئيسي للثروة. فقد وجدت بعض الفئات المحلية نفسها أمام ضرورة التكيف مع أنماط جديدة من التبادل، في حين واجهت أخرى صعوبات في إعادة توجيه أنشطتها الاقتصادية، وهو ما يعكس الطابع التحولي لهذه المرحلة (Heaton, 2008, pp. 80-100).

وفي هذا الإطار، لم تكن ردود الفعل المحلية موحّدة، بل اتسمت بالتباين بين القبول والمقاومة. فمن جهة، اختارت بعض النخب المحلية الانخراط في النظام الجديد، مستفيدة من الفرص التي أتاحتها التجارة البديلة، ومن العلاقات التي أقامتها مع البريطانيين. ومن جهة أخرى، ظهرت أشكال من المقاومة، سواء بشكل مباشر من خلال رفض الالتزام بالمعاهدات، أو بشكل غير مباشر عبر استمرار بعض أنشطة التجارة بطرق سرية. ويكشف هذا التباين أن المجتمعات المحلية لم تكن مجرد متلقٍ سلبي للسياسات البريطانية، بل فاعلًا يتفاعل معها وفقًا لمصالحه وظروفه. (Hopkins, 1973, pp. 150-177)

ومن ثم، فإن فرض القيود على التجارة التقليدية لم يؤدِّ فقط إلى تغيير الأنماط الاقتصادية، بل أسهم أيضًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعلين المحليين والقوى الأوروبية، حيث تداخلت التكيفات الاقتصادية مع الحسابات السياسية. وبذلك، تعكس ردود الفعل المحلية طبيعة هذا التحول بوصفه عملية تفاوضية معقدة، وليس مجرد فرض أحادي الجانب.

3. الأبعاد الإمبريالية للسياسات البريطانية في نيجيريا

تكشف السياسة البريطانية في مكافحة تجارة الرقيق عن تداخل بين الخطاب الأخلاقي والتوسع الإمبريالي، إذ لم تكن مجرد تعبير عن التزام إنساني، بل ارتبطت بممارسات كالحضور العسكري والمعاهدات وإعادة تنظيم التجارة، مما يشير إلى توظيفها كأداة لإعادة تشكيل المجال الإفريقي وفق المصالح البريطانية. وفي هذا السياق، يقتضي فهم هذا الخطاب تجاوزه كطرح تبريري، وتحليله ضمن ديناميات القوة في القرن التاسع عشر، من خلال تفكيك أبعاده الإمبريالية والكشف عن توظيفه لإضفاء الشرعية على التوسع.

1.3 الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية للتوسع البريطاني:

شكّل البحث عن أسواق جديدة أحد أبرز الدوافع الاقتصادية للتوسع البريطاني في غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر، تزامنًا مع تحولات عميقة في الاقتصاد البريطاني مع صعود الثورة الصناعية. فقد أدّى التوسع الصناعي إلى زيادة الإنتاج، وفرض الحاجة إلى تصريف الفائض في أسواق خارجية، مما جعل إفريقيا ومنها نيجيريا مجالًا مناسبًا لتوسيع النشاط التجاري. وفي هذا السياق، لم يكن الاهتمام بالمنطقة منفصلًا عن هذه التحولات، بل استجابة مباشرة لمتطلبات اقتصاد صناعي متوسع. (Hopkins, 1973, pp. 200-210)

وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية بعيدًا عن تجارة الرقيق نحو "التجارة المشروعة"، التي شملت سلعًا مثل زيت النخيل والمواد الخام الزراعية. غير أنّ هذا التحول لم يكن مجرد استبدال، بل إعادة هيكلة لأنماط التبادل بما يخدم احتياجات السوق الأوروبية،

حيث انتقل التركيز من استخراج الموارد البشرية إلى دمج الاقتصاد المحلي في منظومة إنتاج موجهة نحو الطلب الصناعي. (Lynn, 1997, pp. 170-186)

لم يكن البحث عن أسواق جديدة عملية محايدة، بل ارتبط بإعادة تشكيل الاقتصاد الإفريقي وفق شروط غير متكافئة، من خلال توجيه الإنتاج نحو الطلب الخارجي، مما جعله جزءًا من نظام تهيمن عليه القوى الأوروبية، كما استلزم هذا التوسع حضورًا سياسيًا وعسكريًا يعكس تداخل التجارة مع السيطرة.

وفي هذا السياق، شكّل الموقع الجغرافي لنيجيريا عاملًا حاسمًا، إذ أتاح ساحلها وممراتها النهرية دورًا استراتيجيًا كحلقة وصل بين الداخل والسواحل، مما عزّز أهميتها في تأمين الوصول إلى الموارد والأسواق. (Heaton, 2008, pp. 60-77)

وقد تزامن هذا الاهتمام مع تحول تدريجي في النشاط التجاري، حيث دفعت بريطانيا، خاصة بعد إلغاء تجارة الرقيق، نحو التجارة المشروعة التي شملت سلعًا مثل زيت النخيل، ذي الأهمية المتزايدة في الصناعة الأوروبية. غير أنّ هذا التحول لم يكن مجرد استجابة إنسانية، بل جزءًا من إعادة توجيه الاقتصاد الإفريقي بما يتلاءم مع حاجات السوق البريطانية. (Lynn, 1997, pp. 180-198)

يكشف الربط بين الموقع الجغرافي والتحول التجاري عن تداخل بين العوامل الاقتصادية والاستراتيجية، حيث سهّل الموقع توسيع التجارة وعزّز الحضور البريطاني، مما جعل "التجارة المشروعة" إعادة تشكيل لأنماط التبادل ضمن إطار غير متكافئ، لا قطيعة مع تجارة الرقيق، مع استمرار توجيه الاقتصاد لخدمة السوق الأوروبية دون تحقيق استقلال محلي.

ومن حيث النتائج، أدّت تجارة الرقيق إلى تفكيك البنى الاجتماعية وتعزيز العنف، بينما أعادت التجارة المشروعة تنظيم الاقتصاد على أسس تصديرية، مع بقاء إدماج المنطقة في نظام غير متكافئ يعكس استمرارية بنيوية.

كما جاء التوسع البريطاني في سياق تنافس أوروبي متزايد، حيث سعت قوى أخرى إلى تعزيز وجودها، مما جعل الحضور البريطاني جزءًا من صراع دولي على النفوذ. (Pakenham, 1991, pp. 50-87)

دفع التنافس الأوروبي بريطانيا إلى تكثيف تدخلها في غرب إفريقيا عبر المعاهدات والوجود البحري، التي لم تقتصر على مكافحة تجارة الرقيق، بل أسهمت في ترسيم النفوذ، مما جعل الحفاظ عليه هدفًا استراتيجيًا مع تصاعد التنافس. كما انعكس ذلك على الواقع المحلي، حيث حاولت بعض الكيانات الإفريقية استغلاله، لكن اختلال ميزان القوة أدى إلى ترسيخ السيطرة الاستعمارية.

وقد بلغ هذا التنافس ذروته مع مؤتمر برلين (1884–1885)، الذي أقر مبدأ الاحتلال الفعلي، فجعل التوسع البريطاني جزءًا من سباق أوروبي لتثبيت النفوذ. ومن ثم، اكتسبت السياسات البريطانية، بما فيها مكافحة تجارة الرقيق، بعدًا استراتيجيًا، وأسهمت أدوات مثل الوجود البحري والمعاهدات في ترسيخ موقع بريطانيا ضمن خريطة النفوذ الجديدة. (Pakenham, 1991, pp. 240-266)

وفي هذا الإطار، يكشف الربط بين التنافس الأوروبي ومؤتمر برلين أن التوسع البريطاني لم يكن مسارًا معزولًا، بل جزءًا من إعادة تنظيم دولية للعلاقات الاستعمارية، حيث تداخلت الاعتبارات القانونية والدبلوماسية مع المصالح الاقتصادية، وأصبح الخطاب الإنساني جزءًا من سياق سمح بتحويل التدخل إلى سيطرة.

2.3 توظيف الخطاب الإنساني في خدمة المشروع الإمبريالي:

لم يقتصر الخطاب الإنساني البريطاني المناهض لتجارة الرقيق على كونه إطارًا نظريًا، بل تم توظيفه عمليًا كأداة سياسية ضمن سياق التوسع الإمبريالي في غرب إفريقيا. فقد أتاح هذا الخطاب لبريطانيا تقديم تدخلاتها بوصفها استجابة لواجب أخلاقي، مما منحها شرعية

إضافية للتحرك في فضاء لم يكن التدخل فيه ممكنًا بسهولة لولا هذا الغطاء، وأصبحت مكافحة تجارة الرقيق مبررًا رئيسيًا للحضور البريطاني المتزايد في السواحل الإفريقية، بما في ذلك نيجيريا. (Porter, 2004, pp. 210-233)

تجلّى توظيف مكافحة الرق كمبرر للتدخل من خلال تقديم العمليات البحرية والمعاهدات والتدخلات كوسائل لإنهاء التجارة، رغم ارتباطها بتوسيع النفوذ وفرض الرقابة، مما جعل الخطاب الإنساني أداة لإضفاء الشرعية على التدخل.

كما استُخدم هذا الخطاب كأداة للضغط السياسي، حيث مارست بريطانيا ضغوطًا على القوى المحلية والدول الأوروبية لتبني سياسات مماثلة، مما مكّنها من فرض معايير جديدة وجعل معارضة تجارة الرقيق شرطًا للاندماج في النظام الدولي. (Huzzey, 2012, pp. 130-143)

يكشف توظيف الخطاب الإنساني أن العلاقة بين الأخلاقي والإمبريالي لم تكن تعارضًا، بل تداخلًا وظيفيًا، حيث استُخدمت القيم الإنسانية لتحقيق أهداف استراتيجية، فساهمت في الحد من تجارة الرقيق وفي الوقت نفسه في توسيع النفوذ البريطاني، خاصة عبر مفهوم الحماية الذي مهّد للسيطرة السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، لم تكن الحماية التزامًا إنسانيًا فقط، بل أداة لإعادة تنظيم المجال السياسي وفق المصالح البريطانية، مما يعكس ازدواجية الخطاب والممارسة، حيث استُخدم الخطاب الإنساني لتبرير تدخلات عززت السيطرة، في إطار آلية لإنتاج الشرعية ضمن مشروع إمبريالي واحد.

ويظهر هذا التداخل من خلال ممارسات مثل العمليات البحرية، التي حدّت من بعض أنشطة تجارة الرقيق، لكنها في الوقت نفسه عززت الحضور العسكري ووسّعت نطاق النفوذ. (Eltis, 1987, pp. 180-187)، كما يتجلى هذا التداخل في المعاهدات مع الزعماء المحليين، التي نصّت على منع تجارة الرقيق، لكنها منحت بريطانيا امتيازات سياسية وتجارية، مما أتاح التدخل وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية وفق مصالحها. (Lynn, 1997, pp. 200-212)

وفي سياق آخر، يبرز التحول نحو التجارة المشروعة بوصفه مثالًا إضافيًا، حيث قُدّم كبديل أخلاقي، لكنه أسهم في إدماج الاقتصاد المحلي ضمن منظومة موجهة نحو السوق البريطانية، مما أعاد إنتاج التبعية بدل إنهائها. (Hopkins, 1973, pp. 210-219)

وفي هذا الإطار، تكشف هذه الأمثلة أن العلاقة بين الإنساني والمصلحي لم تكن تعارضًا بسيطًا، بل تداخلًا وظيفيًا، حيث أفضت الإجراءات ذات الطابع الإنساني إلى نتائج تخدم التوسع البريطاني. ومن ثم، فإن فهم هذه السياسات يقتضي تجاوز التفسيرات الأحادية، والنظر إليها كممارسات مركبة تتقاطع فيها القيم مع المصالح.

3.3 من مكافحة التجارة إلى ترسيخ السيطرة الاستعمارية:

لم يظل التدخل البريطاني في غرب إفريقيا في حدود النفوذ غير المباشر، بل تطور تدريجيًا نحو السيطرة السياسية، حيث أسهمت المعاهدات والدوريات البحرية والضغط الدبلوماسي في تحويل بريطانيا إلى قوة مهيمنة ضمن مسار بدأ من خطاب الإلغاء.

في المرحلة الأولى، اتخذ الحضور طابعًا غير مباشر قائمًا على أدوات النفوذ، مما أوجد وضعًا بين الاستقلال الشكلي والهيمنة الفعلية، قبل أن يتطور مع تزايد المصالح والتنافس الأوروبي نحو تعزيز الوجود الإداري وفرض ترتيبات تحدّ من استقلال الكيانات المحلية.

وفي مرحلة لاحقة، تحوّل هذا النفوذ إلى سيطرة مباشرة عبر إعلان الحماية أو فرض الإدارة، بما يعكس انتقالًا من التأثير إلى الهيمنة ضمن سياق التوسع الإمبريالي. (Crowder, 1968, pp. 150-177)

وفي هذا الإطار، يتضح أن مكافحة تجارة الرقيق لم تكن نهاية للتدخل، بل بداية لمسار أوسع لإعادة تشكيل السلطة، حيث أسهمت الأدوات ذات الطابع الإنساني في خلق شروط السيطرة تدريجيًا. ومن ثم، فإن الانتقال من النفوذ غير المباشر إلى السيطرة المباشرة يمثل مرحلة ضمن عملية تاريخية واحدة.

وقد مثّل فرض الحماية البريطانية خطوة مفصلية في هذا المسار، إذ أتاح لبريطانيا ممارسة سلطة فعلية دون إعلان استعمار مباشر في البداية. ورغم تقديمه كوسيلة للاستقرار وإنهاء تجارة الرقيق، فإنه منحها صلاحيات واسعة في توجيه الشؤون الداخلية والخارجية، مما قيّد السلطة المحلية وأعاد تشكيلها ضمن منطق الهيمنة. (Crowder, 1968, pp. 190-202)

وفي هذا السياق، لم تكن الحماية مجرد صيغة قانونية، بل أداة لإعادة تنظيم المجال السياسي بما يخدم المصالح البريطانية، إذ مكّنت من فرض ترتيبات إدارية وتنظيمية رسّخت النفوذ تدريجيًا. وقد ارتبط ذلك بإدماج المناطق الخاضعة للحماية ضمن شبكة النفوذ البريطاني، سواء عبر تعيين ممثلين إداريين أو التحكم في العلاقات التجارية والدبلوماسية، مما يعكس طابعها الانتقالي بين النفوذ والسيطرة المباشرة.

وبالتوازي مع هذا التحول السياسي، شهد الاقتصاد المحلي إعادة تنظيم عميقة، حيث وُجّهت أنماط الإنتاج والتبادل وفق احتياجات السوق البريطانية. فأصبحت السلع التصديرية مثل زيت النخيل محور النشاط الاقتصادي، مقابل تراجع الأنشطة التقليدية، مما عمّق اندماج الاقتصاد في النظام العالمي ضمن شروط غير متكافئة ظل فيها التحكم خارجيًا. (Hopkins, 1973, pp. 230-244)

وفي هذا الإطار، يكشف الجمع بين الحماية وإعادة تنظيم الاقتصاد عن ترابط وثيق بين البعدين السياسي والاقتصادي، إذ لم تكن الحماية مجرد وسيلة للسيطرة، بل شرطًا لضمان بيئة اقتصادية تخدم المصالح البريطانية، بما يعكس ذروة التداخل بين الخطاب الإنساني والنتائج الاستعمارية.

وقد أسفرت هذه السياسات عن تحولات عميقة في المجتمعات المحلية، حيث أعاد إدماج الاقتصاد في منظومة تصديرية تشكيل أنماط العمل والمعيشة، وأفرز تفاوتات جديدة بين فئات مستفيدة وأخرى متضررة. (Heaton, 2008, pp. 100-123)، كما عزّز هذا الاندماج التبعية للأسواق الخارجية، دون تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي.

وفي المستوى السياسي، أُعيد تشكيل البنية السياسية بشكل جذري، مع تراجع بعض أشكال السلطة التقليدية وصعود أخرى مرتبطة بالإدارة الاستعمارية. فقد أُدمج الزعماء المحليون ضمن نظام حكم غير مباشر، ما حوّلهم إلى وسطاء داخل منظومة استعمارية، دون إلغاء كامل للبنى التقليدية. (Crowder, 1968, p. 210)

يتضح لنا مما سبق أن هذه التحولات لم تكن مجرد تغيير في موازين القوة، بل إعادة صياغة لطبيعة السلطة نفسها، التي أصبحت أكثر ارتباطًا بمصادر خارجية، في إطار تداخل بين النفوذ الاستعماري والبنى التقليدية، بما يعكس الطابع المركب للتحول الاستعماري.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن السياسات البريطانية تجاه تجارة الرقيق في نيجيريا خلال القرن التاسع عشر لم تكن مجرد تعبير عن التزام إنساني خالص، بل جاءت ضمن سياق تاريخي معقد تداخلت فيه الدوافع الأخلاقية مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. فقد أظهرت الدراسة أن اندماج نيجيريا في شبكات التجارة الأطلسية أسهم في إعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية والسياسية، وهو ما مهّد لاحقًا لتدخل بريطاني استند إلى خطاب إنساني يناهض تجارة الرقيق، لكنه في الوقت ذاته وفّر إطارًا شرعيًا لتوسيع النفوذ.

كما بيّنت الدراسة أن التحول البريطاني من المشاركة في تجارة الرقيق إلى مكافحتها، خاصة بعد قانون 1807، لم يكن تحولًا منفصلًا عن التحولات الاقتصادية العالمية، بل ارتبط بإعادة توجيه المصالح نحو أنماط جديدة من التجارة. وفي هذا السياق، لعب الخطاب الإنساني بمرجعياته الدينية والأخلاقية دورًا محوريًا في تبرير التدخل، غير أنّ تطبيقه على أرض الواقع كشف عن طابع انتقائي، تجلّى في توظيفه كأداة للضغط السياسي ومبرر للتدخل.

وقد أبرزت النتائج أن الآليات المعتمدة، مثل الدوريات البحرية، والمعاهدات، وفرض الحماية، لم تقتصر على مكافحة تجارة الرقيق، بل أسهمت في إعادة تنظيم المجال السياسي والاقتصادي بما يخدم المصالح البريطانية، مما أدى إلى انتقال تدريجي من النفوذ غير المباشر إلى السيطرة الاستعمارية المباشرة. كما أظهرت الدراسة أن هذا التحول انعكس بوضوح على المجتمعات المحلية، من خلال تعميق التبعية الاقتصادية وإعادة تشكيل البنى السياسية ضمن إطار الحكم الاستعماري.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن التأكيد على أن العلاقة بين البعد الإنساني والمشروع الإمبريالي لم تكن علاقة تعارض، بل تداخل وظيفي، حيث استُخدم الخطاب الأخلاقي كآلية لإضفاء الشرعية على سياسات توسعية. ومن ثم، فإن فهم هذه المرحلة يقتضي تجاوز التفسيرات الأحادية، واعتماد مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار تداخل القيم والمصالح في تشكيل السياسات التاريخية.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات، من أبرزها ضرورة تعميق الدراسات المقارنة بين التجارب الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا، لفهم أوجه التشابه والاختلاف في توظيف الخطاب الإنساني. كما يُستحسن توسيع البحث في دور الفاعلين المحليين، ليس فقط كمتلقين للسياسات الاستعمارية، بل كأطراف ساهمت في تشكيلها بدرجات متفاوتة. إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية إعادة قراءة مفاهيم مثل "الإنسانية" و"التمدين" ضمن سياقاتها التاريخية، بما يسمح بفهم حدودها ودلالاتها الفعلية.

المصادر والمراجع:

Brown. C. L. (2006).Moral capital: Foundations of British abolitionism. University of North Carolina Press.
Crowder. M. (1968). West Africa under colonial rule. Northwestern University Press.
Drescher. S. (2009). Econocide: British slavery in the era of abolition (2nd ed.). University of North Carolina Press.
Eltis. D. (1987). Economic growth and the ending of the transatlantic slave trade. Oxford University Press.
Falola, T. &. Heaton, M. M. (2008). *A history of Nigeria*. Cambridge University Press.
Hopkins. A. G. (1973). An economic history of West Africa. Longman.
Huzzey. R. (2012). Freedom burning: Anti-slavery and empire in Victorian Britain. Cornell University Press.
Inikori. J. E. (2002). Africans and the industrial revolution in England: A study in international trade and economic development. Cambridge University Press.
Law. R. (1991). The slave coast of West Africa, 1550–1750: The impact of the Atlantic slave trade on an African society. Oxford University Press.
Lovejoy. P. E. (2000). Transformations in slavery: A history of slavery in Africa (2nd ed.). Cambridge University Press.
Lynn. M. (1997). Commerce and economic change in West Africa: The palm oil trade in the nineteenth century. Cambridge University Press.
Pakenham. T. (1991). The scramble for Africa, 1876–1912. Random House.
Porter. A. (2004). Religion versus empire? British Protestant missionaries and overseas expansion, 1700–1914. Manchester University Press.
Richardson, D. & Eltis, D. (2010). Atlas of the transatlantic slave trade. Yale University Press.